آكت لحل النزاعات
Conflict Resolution

تقرير بعنوان:

"دور الجامعات والمسابقات الدولية في تعزيز نشر ثقافة التحكيم"

إعداد

المحامية
هبه عبد الرحمن ذوقان

المقدمة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات في الفترة الحالية من ورشات عمل وانعقاد للمؤتمرات والمسابقات إلا إن الإشكالية الحقيقية المتمثلة في عدم انتشار ثقافة التحكيم في المجتمعات العربية ما زالت قائمة وهو ما يستدعي بنا إلى تسليط الضوء على دور الجامعات في تعزيز نشر ثقافة اللجوء إلى التحكيم، فالجامعات هي مصدر نشر الثقافات وغرس المبادئ لدى الشريحة الأكبر في المجتمع وهي فئة الشباب عنوان الحاضر والمستقبل ومصدر لصناعة حضارة جديدة يعمها السلم والأمان، وإيماناً بأهمية هذا الموضوع الذي نسعى من خلاله إلى تعزيز دور الوسائل البديلة في حل النزاعات وتوعية المواطن ونشر ثقافة التحكيم في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص فقد نظمت مؤسسة آكت لحل النزاعات وبدعم من برنامج سواسية وبالشراكة مع وزارة العدل الفلسطينية ضمن مشروع تعزيز دور الوسائل البديلة لحل النزاعات في القدس جلستها الحوارية السابعة من خلال منتدى التحكيم تحت عنوان "دور الجامعات والمسابقات الدولية في تعزيز نشر ثقافة التحكيم" وذلك يوم الأربعاء الموافق 21/06/2023 الساعة السابعة مساءا بتوقيت القدس وذلك بمشاركة الضيوف الكرام كل من المستشار خاطر العبدالله وفريق جامعة بيرزيت الحاصل على المركز الأول في مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي في جلسة حوارية معدة من قبل الأستاذة هبه ذوقان بالإضافة الى حضور العديد من القانونيين والمحكمين والمهتمين في مجال التحكيم في لقاء استمر لمدة ساعتين عبر تطبيق الزوم.

في هذا التقرير سنبين دور الجامعات والمسابقات الدولية في تعزيز نشر ثقافة التحكيم وأهمية هذا الدور ومدى تأثيره على المجتمعات.

أولاً: دور الجامعات في نشر ثقافة التحكيم بين الطلاب:

يقع على عاتق الجامعات دور كبير ومهم في نشر وتعزيز ثقافة التحكيم ما بين الطلاب الذي ينعكس بدوره على كامل أفراد المجتمع ولعل البداية في نشر تلك الثقافة هي اعتماد التحكيم كمساق اجباري لكافة الطلاب والتخصصات، فالتحكيم غير مقتصر فقط على طلاب القانون كون أن المحكم وفي معظم التشريعات العربية ومنها فلسطين لم يشترط أن يكون المحكم حاصلاً على شهادة البكالوريوس في القانون على الرغم من أهمية معرفته بالإجراءات القانونية، فالمحكم قد يكون مهندساً وطبيباً ومحاسباً، وعليه وحتى نتمكن من نشر تلك الثقافة بين كافة التخصصات لا بد وأن يتم طرح فكرة اعتماد مساق التحكيم لكافة التخصصات المهنية والعلمية لما له من أثر مهم في نشر هذه المعرفة وتوعية جميع افراد المجتمع على أن التحكيم هي وسيلة لحل النزاعات قائم على مبدأ سلطان الإرادة في اتفاق الأطراف عند نشوء أي خلاف أو نزاع بينهم في اللجوء إلى محكم فرد أو هيئة تحكيم لحل هذا الخلاف بدلاً من اللجوء إلى المحاكم التي قد تستمر النظر في الدعوى إلى سنوات طويلة مما يلحق الضرر بالأطراف على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ويؤدي إلى زيادة نسبة الخلافات على عكس فكرة اللجوء الى التحكيم الذي يمتاز بالسرعة في الفصل في الخلاف القائم وفق ما هو محدد في التشريعات المتفق على تطبيقها لحل النزاع.

ثانياً: أهمية عقد الورشات التدريبية والندوات والمؤتمرات حول مواضيع التحكيم:

كما أن دور الجامعات مهم أيضاً من خلال عقد الورشات التدريبية والندوات والمؤتمرات حول مواضيع التحكيم المختلفة والعمل على جذب خبراء في التحكيم والمحامين المختصين في هذا المجال لإلقاء المحاضرات وعقد الورشات التدريبية والندوات والمؤتمرات التي تعزز من نسبة انتشار ثقافة التحكيم بين طلاب الجامعات وتعمل على تعزيز قدرات الباحثين في البحث عن ما هية الاشكاليات التي تدور حول موضوعات التحكيم وسبل معالجتها وتسليط الضوء عليها وايجاد الحلول الفاعلة التي تعود بالأثر الإيجابي على كافة المجتمع .

ثالثاً: التركيز على الدور الإعلامي في نشر ثقافة التحكيم:

التركيز على الدور الإعلامي في الجامعات وخاصة من خلال طلاب كلية الإعلام والعمل على إدراج مشاريع وبرامج متخصصة لتسليط الضوء على كافة مجالات التحكيم وما هيته وأهميته والتنسيق مع وسائل الإعلام الرسمية حتى يتم تبني فكرة نشر ثقافة التحكيم التي ستعمل على ضمان نشر الأمن والسلم الاهلي لدى المجتمع والتي بدورها تعمل على ضمان تغطية إعلامية للفعاليات المتعلقة بمواضيع التحكيم، وتسليط الضوء على الإشكاليات المتعلقة بالتحكيم وإيجاد الحلول الفاعلة لها، وتعزيز الثقافة القانونية والتحكيمية في المجتمع، وتوفير فرص للطلاب للمشاركة في برامج إعلامية متخصصة حول مواضيع التحكيم، والتي تعد فرصة لتعزيز مهاراتهم وتطوير قدراتهم في هذا المجال.

رابعاً: العمل مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في نشر ثقافة التحكيم:

إن الجامعات سواء كانت الخاصة أو العامة هي الأساس في بناء المجتمعات ولا بد لها من العمل مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال توقيع مذكرات التفاهم ووضع الخطط وتفعيل النشاطات الدورية لضمان نشر موضوع التحكيم، والأمر غير مقتصر على تلك المؤسسات فلا بد من شراكة حقيقية مع مؤسسات الدولة وخاصة وزارة العدل التي تعمل على تدريب المحكمين وتعزيز قدراتهم من خلال الأنشطة الفاعلة والمستمرة، ويمكن للجامعات أيضًا العمل مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة على إنشاء مراكز للتحكيم وتحفيز المحكمين على المشاركة فيها وتقديم خدمات التحكيم للمجتمع، ويمكن لهذه المراكز أن توفر فرصًا للتدريب والتعليم المستمر للمحكمين وتوفير الدعم الفني والقانوني لهم.

خامساً: مشاركة الجامعات في المسابقات الدولية الخاصة بالتحكيم:

إن مشاركة الجامعات في المسابقات الدولية الخاصة بالتحكيم تعمل على تعزيز العلم والمعرفة والمشاركة والإدراك لأهمية هذا الموضوع الذي بدوره يعمل على نقل التجارب والخبرات بين مختلف الطلاب والمشاركين من مختلف الدول العربية وهذه المسابقات تكمن أهميتها في الرؤية التي تطمح إليها تلك المسابقات في العمل على استقطاب الجامعات وتعزيز الروح الرياضية والتنافسية بين الطلاب، وتشجيعهم على العمل الجماعي وتنمية قدراتهم في التحليل والبحث والتحدث العلني، كما تعمل هذه المسابقات على تعزيز التواصل بين الطلاب والمشاركين من مختلف الدول وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التحكيم، وبالإضافة إلى ذلك تساهم مشاركة الجامعات في المسابقات الدولية الخاصة بالتحكيم في بناء شبكة من المحكمين والمهتمين في هذا المجال حول العالم، وتعمل على تعزيز قدرات المحكمين وتحسين جودة العدالة الدولية.

الخاتمة:

إن تعزيز ثقافة التحكيم يعد أمرًا هامًا وضروريًا في المجتمعات الحديثة، حيث يساعد التحكيم على تسوية النزاعات وتحقيق العدالة والسلم الاجتماعي، وتلعب الجامعات دورًا هامًا في نشر هذه الثقافة بين الطلاب، من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات والمسابقات الدولية الخاصة بالتحكيم، والعمل بشكل مشترك مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، والتركيز على الدور الإعلامي المرئي والمسموع والمكتوب أن يساعد في نشر الوعي بأهمية التحكيم وتعزيز مكانته في المجتمع، وتشجيع المهتمين والطلاب على الاستفادة من الفرص المتاحة لتعلم وتطوير قدراتهم في هذا المجال، وبالتالي يكون لمثل هذه الجهود أن تحقق النتائج المرجوة، من خلال تعزيز التعاون الدولي وتحسين جودة العدالة الدولية، وبناء مستقبل أفضل للجميع.